



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم  
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير  
قسم : العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي  
تخصص: التدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير .

دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية  
دراسة حالة المؤسسة الديوان الترقية و التسيير العقاري 2015-2016

تحت الإشراف الأستاذ :  
موزاوي عبد القادر .

إعداد الطالبة :  
مقداد خديجة .

لجنة المناقشة:

رئيسا	أستاذ مساعد-أ-	-الطيب معرفية
مقررا	أستاذ محاضر-ب-	عبد القادر موزاوي
مناقشا	أستاذ مساعد	-سفيان الشارف بن عطية

سنة الدراسة: 2017-2018

## الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم صلي و سلم على سيدنا محمد خاتم الأنبياء و المرسلين إلى يوم الدين نهدى ثمرة جهدي.

إلى ما تاهت الكلمات و الحروف في وصفها و يعجز القلم عن كتابة أي شيء عنها، و التي كانت سندا في حياتي و غمرتني بعطفها إلى منبع الحنان، و هي التي مشت في عروقي دمي، قلبي ينبض بها، أمي العزيزة أداء الله عليها صحتها و رعاها.

إلى أعظم رجل في كون إلى من تواضع في الأرض، حمدا لله بكرة و أصيلا، إلى الذي رباني أحسن تربيته و علمني و هو بمثابة مثلي الأعلى، أبي الغالي.

و إلى كل عائلتي و الاخواتي و أولاد أختي رضوان و محمد أمين .

كما اهدي ثمرة جهدي إلى كل صديقتي الذين يسعهم قلبي و لا تسعهم هذه الصفحة

إلى كل إنسان يحب الخير لهذه الأمة و يسعى جاهدا إلى بناء مجدها.

إليهم جميعا.....أهدي ثمار جهدي .

مقداد خديجة.

## الشكر و التقدير

نحمد الله عز و جل الذي ألهمني الصبر و الثبات ، و أمدني بالقوة و العزم على مواصلة مشواري الدراسي و توفيقه لي على إنجاز هذا العمل ، فنحمدك اللهم و نشكرك على نعمتك و فضلك و نسألك البر و التقوى و من العمل ما ترضى ، و سلا على حبيبه و خليله الأمين عليه أزكى الصلاة و السلام .

كما نتقدم بجميل شكر و تقدير للاستاد "موزاوي عبد القادر " على كل نصائح و التوجيهات القيمة بشكل كبير و فعال في إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر جزيل إلى كل عمال مؤسسة ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية مستغانم على معلومات القيمة و حسن الاستقبال و المعاملة التي تلقيتها من طرفهم طيلة فترة التبرص ، على رأسهم "شواط عبد القادر " الذي لم ييخل عليا بأي معلومة نسأل الله عز و جل أن يحفظه و يجزيه كل خير و أشكر كذلك لجنة المناقشة لتفضلهم على قراءة و تقييم هذه المذكرة.

أتقدم بالشكر لجميع زملائي في الدفعة و إلى كل من قدم لي يد العون في إنجاز هذه المذكرة سواء من قريب أو من بعيد.

مقداد خديجة .

## ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الوضع المالي للمؤسسة ديوان الترقية و التسيير العقاري خلال 2015-2016 و ذلك من

خلال حساب المؤشرات و النسب المالية باستخدام الميزانية الوظيفية

وقد وجدنا أن الوضع المالي لهذه المؤسسة جيد خلال فترة الدراسة .

حيث تم استنتاج من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- يعتبر التحليل وسيلة فعالة و أداة لتشخيص الوضعية المالية لمؤسسة ديوان الترقية و التسيير العقاري ، لأنه يساعد

المسير المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة .

- يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط الضعف لتفاديها و نقاط القوة لتعزيزها و تقويمها .

- تحديد قدرة المؤسسة على الإقراض و الوفاء بالديون .

- التحليل المالي يقوم على فحص و تحليل قوائم المالية للمؤسسة لفترات ماضية بهدف معرفة الوضع المالي السائد في

المؤسسة.

**الكلمات المفتاحية :** التحليل المالي - القوائم المالية - المؤسسة ديوان الترقية و التسيير العقاري .

## Résumé de l'étude

L'objectif de cette étude est de connaître la situation financière

De l'institution de l'office de la promotion et de la gestion de l'immobilier a travers 2015- 2016 a travers le calcul des ratios financiers en utilisant le budget fonctionnel.



Nous avons constaté que la situation financière de cette institution est bonne pendant la période d'étude.

Les résultats de cette étude proviennent d'un certain nombre de résultats principaux :

- L'analyse est un moyen efficace et un outil pour diagnostiquer la situation financière de l'institution du bureau de promotion et de gestion immobilière. Car elle aide le processus financier à diagnostiquer la situation financière de l'institution.
- L'analyse financière permet d'identifier les faiblesses à éviter et les forces pour les renforcer et les rectifier.
- Déterminer la capacité de l'institution à prêter et à honorer des dettes.
- L'analyse financière est basée sur l'examen et l'analyse des états financiers de l'institution pour les périodes passées afin de connaître la situation financière prévalant dans l'établissement.

**Mots – clés** : Analyse financière – Etats financiers – Bureau du développement organisationnel et du développement immobilier.





فهرس المحتويات:

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	الشكر
	الملخص
II	فهرس المحتويات
V	فهرس الجداول
VII	فهرس الأشكال
VIII	قائمة الملاحق
ج <sup>ا</sup>	مقدمة العامة
02	الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي
02	تمهيد
03	المبحث الأول: التحليل المالي و تطوره التاريخي
03	المطلب الأول: نشأة و تعريف التحليل المالي

05	المطلب الثاني: أهمية و الأهداف التحليل المالي
07	المطلب الثالث: وظائف التحليل المالي
08	المبحث الثاني: أنواع و مراحل و الأطراف المستفيدة من التحليل المالي
08	المطلب الأول: أنواع التحليل المالي
11	المطلب الثاني: مراحل التحليل المالي
12	المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي
17	خلاصة الفصل
19	الفصل الثاني: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية
19	تمهيد
20	المبحث الأول: الميزانية و المؤشرات الاقتصادية
20	المطلب الأول: الميزانية المالية المختصرة
22	المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية
25	المبحث الثاني: التحليل المالي في مؤسسة الاقتصادية
25	المطلب الأول: التدفقات المولدة النتائج
26	المطلب الثاني: تدفقات الخزينة و التحليل المالي

36	خلاصة الفصل
38	الفصل الثالث: دراسة حالة المالية للمؤسسة ديوان الترقية و التسيير العقاري
38	تمهيد
39	المبحث الأول: نبذة تاريخية حول ديوان الترقية و التسيير العقاري
39	المطلب الأول : نشأة و تعريف ديوان الترقية و التسيير العقاري
40	المطلب الثاني : مهام و عائدات ديوان الترقية و التسيير العقاري
41	المبحث الثاني: دراسة حالة حول طرق التحليل المالي في ديوان الترقية و التسيير العقاري
42	المطلب الأول : تقديم الهيكل التنظيمي للديوان الترقية و التسيير العقاري
45	المطلب الثاني : طرق التحليل المالي
57	خلاصة الفصل
59	خاتمة العامة
63	قائمة المراجع
66	ملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
30	جدول تدفقات الخزينة	(3-2)
31	ملخص للنسب المالية مع تفسيرها	(4-2)
46	إعداد ميزانية وظيفية مختصرة- جانب الأصول -	(1-3)
46	إعداد ميزانية وظيفية مختصرة - جانب الخصوم -	(2-3)
47	التحليل الرأسي للميزانية المالية	(3-3)
48	حساب رأس المال العامل	(4-3)
50	حساب احتياجات رأس المال العامل	(5-3)
50	حساب الخزينة	(6-3)
51	نسب الهيكل المالي	(7-3)
52	نسب السيولة	(8-3)
52	نشاط المؤسسة	(9-3)
53	نسب المردودية	(10-3)
54	تغير القيمة المضافة	(11-3)
55	نسبة معدل الإدماج	(12-3)
55	نسبة التجزئة القيمة المضافة للاستغلال	(13-3)

56	نسبة الاهتلاكات و المؤونات على القيمة المضافة	(14-3)
56	تغير الفائض الإجمال للاستغلال	(15-3)
56	نسبة الإجمالي فائض الاستغلال على رقم الأعمال	(16-3)

الصفحة	العنوان	الرقم
20	الميزانية المالية المختصرة	(1-2)
21	الميزانية الوظيفية	(2-2)
44	الهيكمل التنظيمي للمؤسسة ديوان الترقية و التسيير العقاري	(3-2)



# قائمة الملاحق

اسم الملحق	رقم المحق
أصول ميزانية مؤسسة ديوان الترقية و التسيير العقاري 2016	01
خصوم ميزانية مؤسسة ديوان الترقية و التسيير العقاري 2016	02
حساب نتائج مؤسسة ديوان الترقية و التسيير العقاري 2016	03



# مقدمة العامة

**01-المقدمة:**

لقد كان للتغيرات التي شهدتها الساحة العالمية في المجال الاقتصادي التأثير البالغ على اقتصاديات البلدان مما استوجب على الجزائر النهوض نحو اقتصاد السوق، والذي بدوره فرض على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مواكبة و مسايرة التغيرات الحاصلة في المجال الاقتصادي، و عملا على تشجيع الاستثمار و تنشيط سوق رأس المال ودعمها ومنه ونتيجة للانفتاح على المؤسسات الاقتصادية العالمية أصبح من الضروري وضع أسس و قواعد مفاهيم موحدة مما أدى إلى إصدار نظام محاسبي و مالي جديد لمسايرة التغيرات وفق المعايير المحاسبية الدولية والقوانين المعمول بها في الجزائر.

و نتيجة للتغيرات في البيئة المحاسبية أصبح لزاما على المؤسسات الاقتصادية إعادة النظر في طرق تسييرها لتحسين أدائها و القدرة على الصمود في وجه المنافسة، ومن بين الأدوات المستعملة في تسيير المؤسسة و مراقبة فعاليتها التحليل المالي الذي يساهم في معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وتحديد الاختلافات و الصعوبات التي تواجهها، إذ أنه بتبني النظام المحاسبي المالي أصبحت القوائم المالية تخضع للمعايير المحاسبية الدولية في العرض والتحليل و هذا يوجب على مستعملها أن يكونوا على دراية بالمبادئ و القواعد المستخدمة في إعدادها و تحليلها و بناء على هذا سنحاول عرض قواعد التحليل المالي عن طريق استعمال أدوات التحليل المالي.

**02- الإشكالية البحث:**

**ما هو الدور الذي يلعبه التحليل المالي في التشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ؟**

و من خلال الإشكالية المطروحة يمكننا تطرق إلى بعض الأسئلة الفرعية:

- ما مفهوم التحليل المالي ؟

- ما هي وظائف التحليل المالي ؟

- من هم الأطراف المستفيدين من التحليل المالي ؟



### 03 - فرضيات البحث:

- للإجابة على الإشكالية المطروحة وضعنا مجموعة من الفرضيات:
- كل المؤسسة تسمح بالتمويل استثمارها بمواردها المالية
- يعتبر التحليل المالي وسيلة ضرورية للتسيير داخل المؤسسة.
- يهدف التحليل المالي إلى تحسين الوضعية المالية للمؤسسة .
- إن نجاح مسار التسيير المالي للمؤسسة يعتمد بشكل كبير على التحليل المالي الجيد .

### 04- مبررات اختيار الموضوع :

- لقد تم اختيارنا لهذا الموضوع انطلاقا من مجموعة من العوامل نذكر منها:
- دور التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية .
- التحليل المالي أداة مهمة في اتخاذ القرارات .
- التعرف على كفاءة التحليل المالي و مدى فعاليته في تشخيص المشكلة في الميدان .
- الرغبة الشخصية في تناول موضوع التحليل المالي و تقنيات الكمية و التحليلية

### 05- أهمية الدراسة :

- يكتسي البحث الأهمية و التي تتجلى في النقاط الآتية:
- التحليل المالي يعتبر من الأكثر المواضيع التي لقيت و ما زالت تلقى الاهتمام كبير في ميدان التسيير و الإدارة المالية في المؤسسة.
- إن استخدام الأدوات الكمية في التحليل المالي و استخدام هذه النتائج في إطار النظرية المالية يوفر المنهج تحليلي متكامل و أداة يمكن الاستفادة منها من طرف جميع المتعاملين و المهتمين في هذا الميدان.

## 06- أهداف الدراسة :

- التعرف على دور التحليل المالي و مدى فعاليته في تشخيص الوضعية المالية.
- الاحتكار المباشر للميدان العلمي بالمؤسسة .
- محاولة تشخيص الوضع المالي للديوان ترقية و التسيير العقاري بالاعتماد على التحليل المالي .

## 07- المنهج المتبع:

اعتمدنا على المنهج الوصفي و التحليلي في هذه الدراسة :

- **المنهج الوصفي :** يخص الجانب النظري الذي قمت فيه بتعريف مختلف المصطلحات، المفاهيم والتقنيات للإحاطة بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع والتي سوف يتم استخدامها في تطبيقنا العملي.
- **المنهج التحليلي :** يخص الجانب التطبيقي حيث قمت فيه بحساب النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي على ميزانية المالية للفترة ما بين سنة 2015- 2016 ، و ذلك من أجل معرفة الوضعية المالية لديوان الترقية و التسيير العقاري .

## 08- حدود الدراسة :

- **حدود المكانية:** لقد تمت هذه الدراسة في المؤسسة ديوان ترقية و التسيير العقاري التي كانت تحتوي على جميع المعلومات التي يحتويها هذا الموضوع
- **حدود الزمنية:** قمت خلال هذه الدراسة بتشخيص الوضعية المالية لديوان الترقية و التسيير العقاري خلال فترة 2015-2016 باستخدام الوثائق المحاسبية و المالية من ميزانيات و جدول حساب النتائج لتلك الفترة.

## 09- الدراسات السابقة:

- **01-دراسة لزعر محمد سامي 2012** التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي مذكرة ماجستير، فقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية إجراء التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعد تبني

النظام المحاسبي المالي، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وقد لخصت الدراسة إلى النتائج التالية: أنها تهدف المعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية إلى مساعدة المستثمرين الدوليين في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأسواق المالية العالمية بتوفير معلومة مالية شفافة و موثوق بها، و قابلة للمقارنة دوليا عن الوضعية المالية و الأداء في المؤسسات، كذلك أن التحليل المالي للقوائم المالية هو أحد الأدوات المهمة التي يمكن استخدامها بواسطة الإدارة و الأطراف الخارجية لغرض الحصول على معلومات و مؤشرات إضافية تساعد في عملية ترشيد القرارات عن طريق تحويل الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية من مجرد أرقام مطلقة بدون أي دلالات إلى أرقام لها مدلولها.

### ● 02 - دراسة عمر تيمجغدين 2013 دور إستراتيجية التنوع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية، مذكرة ماجستير،

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح ماهية إستراتيجية التنوع مع عرض لمختلف الإستراتيجيات المتاحة للمؤسسة الصناعية، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، ولخصت الدراسة إلى النتائج التالية: أن إستراتيجية التنوع من إستراتيجيات النمو و التوسع التي تحقق للمؤسسة مكاسب إيجابية لاسيما توزيع المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة الناتجة عن المحيط غير المستقر، كذلك أن التنوع أصبح من الإستراتيجيات المهمة للمؤسسة من أجل البقاء في ظل بيئة دائمة التغير.

## 10- تقسيم البحث:

للإجابة على الإشكالية التي طرحناها سابقا و للتحقيق من الفرضيات تم تقسيم البحث الى فصول :

### الفصل الأول: " الإطار النظري للتحليل المالي " و يتضمن مبحثين في المبحث الأول تطرقنا إلى مختلف مفاهيم

التحليل المالي و الأهداف و أهمية و الوظائف الذي يقوم بها، أما المبحث الثاني يتضمن أنواع و مراحل التحليل المالي و مختلف الأطراف المستفيدة من التحليل المالي.

**الفصل الثاني :** "تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية " يتضمن مبحثين أيضا المبحث الأول حول الميزانية

و المؤشرات المالية أما المبحث الثاني حول التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية بواسطة التدفقات و التحليل بواسطة

النسب الذي بدورها نستطيع القيام الأمثل لمختلف المؤسسات الاقتصادية .

**الفصل الثالث :** " دراسة الحالة المالية لمؤسسة ديوان الترقية و التسيير العقاري " أيضا يتضمن مبحثين المبحث الأول

تطرقنا فيه كل ما يخص بالديوان الترقية و التسيير العقاري و المبحث الثاني دراسة شاملة لمختلف ميزانيات و الجداول

النتائج لسنة 2015-2016 ، باستخدام أهم أدوات التحليل المالي المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية

للسنتين 2015-2016 و ذلك من اجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية .

## الفصل الأول:

الإطار النظري للتحليل

المالي

**تمهيد:**

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي في حلة استخدام الأموال، أو في حالة الحصول عليها ، ويهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة ، وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد العلاقة فيما بينها.

حيث يستعمل المسير المالي العديد من الطرق من أجل تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك من خلال التحقق من المؤشرات المالية للمؤسسة من أجل عدم الوقوع في حالات العسر وما ينجز عنها من نتائج سلبية، وكذلك تحليل مختلف التدفقات المالية من أجل تحديد مصادر الحصول على الأموال والاستعمالات التي وجهت لها، وأخيرا يستعمل المسير المالي النسب المالية في التحليل باعتبارها وسيلة سهلة للاستعمال وتمكن من إعطاء نتائج واضحة عن وضع المؤسسة المالي. سنتطرق في هذا الفصل الأول إلى مبحثين :

**المبحث الأول:** التحليل المالي و تطوره التاريخي .

**المبحث الثاني :** أنواع و مراحل ، الأطراف المستفيدة من التحليل المالي .

## المبحث الأول : التحليل المالي و تطوره التاريخي .

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم فيعتبر تشخيص للحالة للمؤسسة لفترة معينة (فصل أو سنة أو أكثر) باستعمال الوسائل وطرق تهدف مجملها إلي فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة وهذا الفحص يكون عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية المتبعة لفهم مداولاتها ومحاولة تفسيرها .

## المطلب الأول: نشأة و تعريف التحليل المالي

سننترق إلى النقاط التالية :

## الفرع الأول: نظرة تاريخية حول تحليل المالي

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 إذ استعملت البنوك و المؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استنادا إلى كشوفها المحاسبية ،إضافة إلى ذلك فان الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين 1929-1933 كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير و التحليل المالي ،ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصراف ،ساهمت في نشر التقديرات والإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي<sup>1</sup>.

وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا ،حيث أظهر المصرفيون و المقرضون الهامون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة ،ومع تطور المؤسسات وسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية المؤسسة ،عليه تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار.

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير-التحليل المالي ، الجزء 01، دار الخمدية، الجزائر، 1999، ص 13.

الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي .

كما أن تزايد حجم العمليات و تحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث (تحول من تحليل ساكن ) لفترة معينة أو سنة ( إلى تحليل ديناميكي ) دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة اقلها 3 سنوات ومقارنة بين نتائجها واستنتاج تطور سير المؤسسة المالية.

### الفرع الثاني: تعريف تحليل المالي.

يعرف التحليل المالي بأنه " مجموعة العمليات التي تعني بدراسة وفهم البيانات و المعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمؤسسة و تحليلها وتفسيرها حتى يمكن الإفادة منها في الحكم على مركز المؤسسة المالي وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات ، وتساعد أيضا في تقييم أداء المؤسسة و كشف انحرافاتة و التنبؤ بالمستقبل<sup>1</sup> .

و يعرف كذلك بأنه " عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية ( قائمة المركز المالي و قائمة الدخل....) إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار<sup>2</sup> . "

ويقصد به أيضا "قيام المؤسسة بالبحث و التحري التفصيلي عن المعلومات التي تفصح عن مضمون العلاقات التي تربط بين البنود في قائمتي الميزانية العمومية و الدخل و تفسير أسباب نشوء هذه العلاقات<sup>3</sup> . "

وبالتالي التحليل المالي هو " عبارة عن معالجة البيانات المالية لتقييم الأعمال و تحديد الربحية على المدى الطويل، وهو ينطوي على استخدام البيانات و المعلومات لخلق نسب و نماذج رياضية تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء و اتخاذ القرارات الرشيدة.

<sup>1</sup> هيثم محمد الزعبي، الإدارة و التحليل المالي، دار الفكر، عمان، 2000، ص 15 .

<sup>2</sup> عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي و دراسة الجدوى ، دار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 75 .

<sup>3</sup> علاء فرحان طالب و إيمان شيخان المشهدان، الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، دار الصفاء، عمان، 2011، ص 69 - 70 .

كما يعتبر التحليل المالي مكون أساسي من المكونات القوية و المنافسة التي تساعد على فهم أفضل لمواطن القوة و الضعف<sup>1</sup>.

## المطلب الثاني: أهمية و الأهداف التحليل المالي

يكتسي التحليل المالي أهمية كبر لما لها من الأهداف مهمة وفعلة في حدود الاستفادة منه، و تكمن في المحاور التالية :

### الفرع الأول: أهمية التحليل المالي

لا شك أن أهمية التحليل المالي تنبع من أهمية هذه الدراسة الاقتصادية و الإدارية و المحاسبية في السنوات الأخيرة ، حيث أن توسع المنظمات و تباعد مراكز و فروع المنشآت الجغرافية ، بالإضافة إلى توسع و تعقد العمليات الاقتصادية في العالم ، و ظهور الحيل و الأدوات جديدة من الغش و الخداع و الاختلاس ، أدى إلى ضرورة وجود أداة رقابة فعالة هي التحليل المالي و بصورة عامة فإن أهمية التحليل المالي تتمثل في ما يلي :<sup>2</sup>

\_\_ التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة و هي أشبه بجهاز الإنذار المبكر و الحارس الأمين للمنشأة سيما إذا استخدم بفعالية في المنشآت.

\_\_ يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع و تقييم الأداء.

\_\_ التحليل المالي أداة من الأدوات التخطيط حيث انه يساعد في توقع المستقبل للوحدات المستقبلية .

\_\_ التحليل المالي أداة اتحاد القرارات المصيرية سيما ما يخص قرارات الاندماج و التحديث و التجديد .

<sup>1</sup> فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله ، فلسطين، 2008، ص ص2-3 نقلا من الموقع [sme@palnet.com](mailto:sme@palnet.com) 7 جانفي 2018 . 16:49:29 .  
<sup>2</sup> أحمد محمد القداسي ، التحليل المالي للقوائم المالية وفق لمعايير المحاسبة الدولية ، مكتبة المجتمع العربي ، للنشر و التوزيع ، عمان ، 2010 ، ص 53.

## الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي

توصف نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها في اتخاذ القرارات، و الحكم على مدى كفاءة الإدارة و قدراتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد و عليه فإن التحليل المالي يهدف إلى تحقيق الآتي:<sup>1</sup>

\_\_ تقييم الوضع المالي و النقدي للمؤسسة .

\_\_ تقييم نتائج قرارات الاستثمار و التمويل .

\_\_ تحديد الانحرافات بالأداء المحقق عن المخطط و تشخيص أسبابها .

\_\_ الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات و الخطط المستقبلية .

\_\_ تحديد الفرص المتاحة أمام المؤسسة و التي يمكن استثمارها .

\_\_ التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجه المؤسسة .

\_\_ يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية و النوعية لمتخذي القرار .

على رغم من أهمية هذه الأهداف إلا أن نتائج التحليل المالي يجب التعامل بها ، بحذر كون أن قاعدة البيانات المعتمدة

كمصدر للتحليل هي بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقا للقواعد و المعايير المحاسبية من

الجانِب ، و من الجانب آخر أن بعض عناصر القوائم المالية قد تخضع للاجتهد وتقدير الشخصي الأمر الذي قد يؤدي إلى

تفاوت في نتائج التحليل خلال الفترة الزمنية قيد التقييم و التحليل كذلك يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية:<sup>2</sup>

\_\_ التعرف على وضع المالي الحقيقي للمؤسسة .

\_\_ معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها و قدرتها على الإقراض .

<sup>1</sup>عدنان تايه النعيمي وأرشيد فواد النعيمي، التحليل و التخطيط المالي، دار اليازوري العلمية، عمان، 2008، ص 21 - 22 .

<sup>2</sup>الحكيم كزاجة وعلي ربابعة و آخرون، الإدارة و التحليل المالي، دار الصفاء، عمان، 2000، ص 143 .

\_\_ تقييم السياسات المالية و التشغيلية المتبعة .

\_\_ الحكم على كفاءة الإدارة.

\_\_ الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة و التقييم.

و يهدف التحليل المالي بصفة عامة إلى إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة في دورة أو في دورات متعددة من نشاطاتها و ذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية لفهم مدلولاتها و محاولة تغيير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات و الكيفيات التي هي عليها ، مما يساعد على اكتشاف نقاط الضعف و القوة في السياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة، و من ثم اقتراح إجراءات مالية على المؤسسة لمحاولة خروج من الوضع الصعب أو القضاء على نقاط الضعف إذا كانت حالتها المالية السيئة و إذا كانت هذه الأخيرة جيدة فتقترح إجراءات تسمح باستمرارها و التحسن أكثر إن أمكن.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث : وظائف التحليل المالي .

هناك عدة وظائف تركز في مجملها على حلول:<sup>2</sup>

- توجيه المستثمرين لاتخاذ القرار :وهي توجيه متخذي القرار اتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربحية أو الفائدة، بغرض تحقيق هدفها، بالإضافة إلى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية التي تتميز بعدم الاستقرار.
- اتخاذ قرار الاستثمار :وذلك عن طريق إبراز مزايا و حدود عملية الاستثمار المرتقب إنجازها.
- اتخاذ قرار التخطيط والرقابة المالية :من أجل توجيه و رقابة مختلف العمليات المالية.

<sup>1</sup>ناصر دادي عدون، نفس المرجع ، ص 11.

<sup>2</sup>محمد الصالح عواشيرة، التحليل المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص إدارة أعمال ، جامعة سعد دحلب ، البلدة ، 2005 ، ص 2 .

## المبحث الثاني: أنواع و مراحل و الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

يمر التحليل المالي بمجموعة من أنواع و مراحل التي تعتمد على نوع التحليل و كذلك الأطراف المستفيدة من هذا التحليل.

### المطلب الأول : أنواع التحليل المالي

يمكن تقسيم أنواع التحليل المالي اعتمادا على عدة أسس إلى:

#### الفرع الأول: حسب البعد الزمني للتحليل

إن للتحليل المالي بعدا زمنيا، يمثل الماضي و الحاضر، و بناءا عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى

ما يلي:

**1\_ التحليل الرأسي:** بموجب هذا الأسلوب تتم المقارنة بين أرقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها لتظهر محصلة هذه

المقارنة في صورة نسب المئوية، كأن تنسب تكلفة المبيعات في قائمة الدخل مثلا قيمة المبيعات في نفس القائمة ، أو أن

تنسب قيمة كل بند من الأصول المتداولة في الميزانية إلى مجموع الأصول في الميزانية نفسها <sup>1</sup>.

**2\_ التحليل الأفقي :** يقصد بالتحليل الأفقي دراسة أي فقرة من فقرات الكشوفات المحاسبية على مدى سنوات متعددة

بمعنى آخر اذا ما أريد دراسته ربحية المؤسسة لمدة خمس سنوات ماضية فإنه تؤخذ الكشوفات للسنوات الخمس الماضية و

تلاحظ فيه ربحية المؤسسة و مقارنتها سنة بعد أخرى لاستخراج المؤشرات التي توضح مدى تطور الربحية أو تدهورها خلال

السنوات الماضية و هذا يعني أن التحليل الأفقي يعتمد على الفترة التاريخية التي مضت على المؤسسة و مقارنة السنة التي يراد

فيها استخراج المؤشرات بالسنوات الماضية .

<sup>1</sup> محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الانتمائي الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العملية، ط2، دار وائل، عمان ، 2006 ، ص 25.

### 3\_ التحليل بالنسب المالية: إن التحليل المالي باستخدام النسب المالية يعتبر من أهم وسائل و أدوات التحليل المالي

للقوائم المالية و من أكثرها شيوعاً، فهو يهتم بقياس العلاقات بين بعض القيم في القوائم المالية سواء كانت تلك القيم من نفس الميزانية أو قيم مشتقة من أكثر من قائمة مالية مثل الميزانية ، قائمة حسابات النتائج و جدول التدفقات النقدية و هناك مجالات عديدة تستخدم فيها أسلوب تحليل القوائم المالية من خلال النسب المالية و من بين هذه النسب نذكر :

نسب السيولة ، نسب الربحية ، نسب الكفاءة ( تحليل الربحية ).<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: حسب الجهة القائمة بالتحليل

يتم تقسيم التحليل المالي استناداً إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى:<sup>2</sup>

#### 1- التحليل الداخلي : إذا تم التحليل المالي من قبل الشخص أو مجموعة أشخاص من داخل المؤسسة نفسه و على

بيانات المؤسسة و لغايات معينة تطلبها المؤسسة ، و غالباً ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المؤسسة في مستوياتها الإدارية المختلفة .

#### 2\_ التحليل الخارجي : يقصد به التحليل الذي يقوم به جهات من خارج المؤسسة ، و يهدف هذا التحليل إلى

خدمة هذه الجهات القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة و قدرته على الوفاء بالالتزاماتها و البنوك المركزية و الغرف الصناعية ... الخ .

<sup>1</sup>مداني بن بلغيث و عبد القادر دشاش ،النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول " انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة المعتمد ، 13 و 14 ديسمبر 2011 ، جامعة ورقلة .

<sup>2</sup>وليد ناجي الحياي، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي ، دار الإثراء ، الأردن، 2009 ، ص 19 .

### الفرع الثالث: حسب الفترة التي يغطيها التحليل

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى ما يلي:

#### 1\_ التحليل المالي قصير الأجل: قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا و لكنه يغطي فترة زمنية قصيرة ، و يستفاد منه في

قياس قدرات و إنجازات المؤسسة في الأجل القصير و غالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المؤسسة

و غالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المؤسسة في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية و تحقيق الإيرادات

التشغيلية ، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة و هذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى الدائنون و البنوك.

#### 2\_ التحليل المالي طويل الأجل: يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام و الأصول الثابتة و الربحية في

الأجل الطويل ، إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة طويل الأجل ، بما في ذلك القدرة على دفع فوائد و أقساط الديون عند

استحقاقها و مدى انتظام المؤسسة في توزيع الأرباح ، و حجم هذه التوزيعات ، و تأثيرها على أسعار أسهم المؤسسة في

أسواق المال و لتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق بين مصادر الأموال و طرق استخدامها ، مما يعني

الجمع بين التحليل قصير الأجل و بين التحليل طويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويلة الأجل و مجالات

استخدامها.

### الفرع الرابع: حسب الهدف من التحليل

يمكن تبويب التحليل إلى عدة أنواع استنادا إلى الهدف من التحليل منها:<sup>1</sup>

- تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على وفاء بالتزاماتها في الأجل القصير .

\_\_ تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على وفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل .

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 21 .

\_\_ تحليل لتقويم ربحية المؤسسة .

\_\_ تحليل لتقويم الأداء التشغيلي للمؤسسة .

-تحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام و مجالات استخدامه .

### المطلب الثاني: مراحل التحليل المالي.

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل، و هذا يعتمد على نوع التحليل و أهميته و درجة التفصيل المطلوبة فيه، و يتفق

الباحثين في التحليل المالي على أن مراحلها هي: <sup>1</sup>

**1- تحديد هدف التحليل بدقة :** من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه ، و مدى

أهمية هذا الهدف و تأثيره ، و يلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى و من هنا نجد أن نجاح العملية

التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.

**2- تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي:** في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، و بمعنى أوضح

تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها .

**3\_ اختيار أسلوب التحليل المناسب :** تعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل ، و منها استخدام أسلوب

النسب المالي و كذلك الأساليب الاقتصادية و غيرها ، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل و عليه

أن يتخذ البديل المناسب .

<sup>1</sup>عباس بن الضب، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير ، 2001، ص21 .

#### 4\_ إعادة التبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار : في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم

المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل ، و كل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي و درايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة و الوضوح و البساطة في القوائم المالية و بالتالي تحقيق هدف التحليل المالي.

#### 5\_ التوصل إلى الاستنتاجات: تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في إبداء رأي في محايد، بعيد عن التحيز

الشخصي بكافة جوانبه و الالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.

### المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي .

تتعدد الأطراف المستفيدة من المعلومات التحليل، كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات، وذلك ووفق لتنوع علاقاتهم لمؤسسة من جهة و نوع قراراتهم المبنية على المعلومات من جهة اخرى، ومن أطراف المستعملة والمستفيدة من المعلومات التحليل المالي ما يلي: <sup>1</sup>

#### \*المستثمرون :

يهتم المساهم أو صاحب المؤسسة الفردية بالعائد على المال المستثمر، والقيمة المضافة، والمخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات بالمؤسسة، لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالسهم في تقييم هذه الجوانب وقد يختلف هذا قليلا عن المساهم المرتقب، والذي يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المؤسسة أم لا، إلا أن كل منهما (المساهم الحال والمرتقب) يهتم بماضي الشركة والمخاطر التي تعرضت لها، والأسلوب الذي اتبع في معالجتها ثم البحث بعد ذلك في النمو المتوقع في المدى القصير والطويل. <sup>2</sup>

<sup>1</sup> رضوان وليد العمار، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص42  
<sup>2</sup> صخري جمال، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البروتولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: مالية ومحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة ، ص12 .

\*إدارة المؤسسة :

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال، وعرضها على مالكي الوحدة أو الهيئة العامة في شركات المساهمة أو الإدارة المشرفة على المؤسسة في القطاع، العام، بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها فالتحليل المالي يساعد ادارة المؤسسة لتحقيق احدي الغايات التالية او كلها مجتمعة.<sup>1</sup>

-تقييم ربحية المؤسسة والعوائد المحققة على الاستثمار.

-التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة.

مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المقاربة في الحجم و المشابهة في طبيعة النشاط، بالإضافة إلى مقارنتها مع

أداء الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة.

-تقييم فاعلية الرقابة .

-كيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام المختلفة.

-تقييم كفاءة إدارة الموجودات.

-تقييم أداء المستويات الإدارية المختلفة.

- تشخيص المشكلات الحالية .

- المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل.

<sup>1</sup>أيمن الشنطي، عامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، عمان ، دار البداية، 2004 ، ص171 .

### \*الدائنون :

يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة للشركة أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو أقرض أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة<sup>1</sup> وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية..فالدائنين تختلف وجهة نظرهم في التحليل المالي تبعا لنوع الدين<sup>2</sup>.

**أ-الديون طويلة الأجل :** إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم، وبالتالي فإن

اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة، ومستوى الربحية وكفائتها في تغطية الفوائد السنوية.

**ب- الديون قصيرة الأجل:** إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنون

يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في المؤسسة.

### \*الموردون :

يهتم المورد بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه، واستقرار الأوضاع المالية لهم، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد

ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد، وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان

سيستمر في التعامل معه أو يخفض من هذا التعامل، وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية

فيهمه مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل

حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية .

<sup>1</sup> عبد الغفار حنفي، المرجع السابق، ص 59 .

<sup>2</sup> منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي، مدخل الصناعة و القرارات ، الطبعة الثانية ، عمان دار وائل للنشر ، 2005 ، ص 19 .

### \*العملاء :

باستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه، يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة فترة الائتمان مماثلة لما تمنح لغيره، وتتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان.

### \*العاملون في المؤسسة :

:يمكن القول بصفة عامة، أن أهم الأطراف ذات المصلحة في المشروع هما<sup>1</sup>:

أ- المساهمون (الملاك).

ب- العاملون في المؤسسة.

إن زيادة الأجور مع ثبات الإنتاجية يعني انخفاض العائد المخصص للملاك بطريقة مباشرة خفض التوزيعات أو اختفائها (أو بطريقة غير مباشرة) عدم كفاية التمويل الداخلي (أو إضعاف المركز المالي، إذا ما تم دفع التوزيعات من الاحتياطيات. ولهذا السبب لا يمكن للعاملين في فرنسا مثلا المشاركة في الأرباح إلا إذا تجاوز صافي الربح 5 % بالمقارنة بحق الملكية، بحيث يكون دافعا لهم على زيادة الإنتاجية وضمان حد أدنى من العائد للملاك. يدل هذا على أنه من المفيد للعاملين معرفة المركز المالي للمؤسسة التي ينتمون إليها، والتأكد من سلامة إدارة الأموال.

### \*الهيئات الحكومية :

يعود اهتمام الهيئات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية:

-التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول .

<sup>1</sup> عبد الغفار حنفي، المرجع السابق، ص72 .

-تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية .

-مراقبة الأسعار .

-غايات إحصائية.

### \*الأفراد والجهات المتعاملة بالأوراق المالية :

يستفيد سماسة الأوراق المالية من التحليل المالي للأغراض الآتية<sup>1</sup>:

-تحليل التغيرات السريعة على أسعار الأسهم للشركات في السوق المالي.

-مراقبة ومتابعة الأموال المالية السائدة وتأثيرها على السوق المالي .

-تحليل السوق المالي وتحديد المؤسسات التي يمثل شراء أسهمها أفضل استثمار.

### \*المؤسسات التي تعمل في مجال التحليل المالي :

تستعمل المؤسسات المتخصصة التحليل المالي لغرض مساعدة المؤسسات في الوقوف على وضعها ومركزها المالي و مكانتها

في السوق ، و من المؤسسات العاملة في هذا المجال في السوق الأمريكية dun & bradstreet وشركة standard &

poors التي تقوم باحتساب 14 نسبة مالية لعدد كبير من الصناعات<sup>2</sup> .

<sup>1</sup> هيثم محمد الزعبي، المرجع السابق، ص 164 .

<sup>2</sup> أيمن الشنطي، عامر شقر، المرجع السابق، ص 173 .

## خلاصة الفصل :

من أجل أن تحقق المؤسسة أهدافها المسطرة و تصل إلى التسيير الفعال يجب أن تبني على أسس علمية و ركائز صحيحة و متابعة وضعيتها المالية و توازنها تستخدم في ذلك تقنية من تقنيات التسيير و التي تهدف إلى مساعدتها ألا و هي " التحليل المالي " الذي يعتبر أداة فعالة ، من أجل تحقيق الأهداف المنشودة عن طريق فحص السياسات المالية للمؤسسة في دورات متعددة و دراستها و تفسيرها مما يساعد على اكتشاف ضعف السياسات و معالجتها بتدعيم نقاط القوة و التخفيف من النقاط الضعف حيث يركز اهتمام المسيرين و مختلف المتعاملين مع المؤسسة على كيفية فهم مضمون القوائم المالية و مختلف العمليات المالية مما يستلزم ضرورة تحليلها و ذلك حتى يتمكن من الاستفادة منها ، و بالتالي الحكم على المركز المالي للمؤسسة الذي على أساسه يتم اتخاذ القرار في المستقبل .

## الفصل الثاني:

تشخيص الوضعية المالية

للمؤسسة الاقتصادية.

**تمهيد:**

من بين الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي في حالة استخدام الأموال، أو حالة الحصول عليها، ويهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة ، وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد العلاقة فيما بينها حيث يستعمل المسير المالي العديد من الطرق من أجل تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك من خلال التحقق من المؤشرات المالية للمؤسسة من أجل عدم الوقوع في حالات العسر وما ينجز عنها من نتائج سلبية، وكذلك تحليل مختلف التدفقات المالية من أجل تحديد مصادر الحصول على الأموال والاستعمالات التي وجهت لها، وأخيرا يستعمل المسير المالي النسب المالية في التحليل باعتبارها وسيلة سهلة للاستعمال وتمكن من إعطاء نتائج واضحة عن وضع المؤسسة المالية .

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين :

**المبحث الأول:** الميزانية و المؤشرات المالية.

**المبحث الثاني :** تدفقات الخزينة و التحليل بالنسب المالية .

## المبحث الأول: الميزانية و المؤشرات المالية.

تعتبر الميزانية و المؤشرات المالية عناصر الأساسية في المؤسسة من اجل معرفة نقاط القوة و نقاط الضعف و ايجاد حلول لمعرفتها لكي تكون المؤسسة في أمان .

### المطلب الأول: الميزانية المالية المختصرة .

تعتبر الميزانية عن عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم ، كما تعبر عن الآجال التي ترتب حسبها هذه أي مبدأ سيولة – استحقاق، ويتم هذا الترتيب بناء على المبادئ التالية:

1- **عناصر الأصول** : تصنف على حسب درجة سيولتها فيبدأ بالأصول النقدية ثم الأقل سيولة وختاماً بالأصعب تحويلاً إلى سيولة.

2- **عناصر الخصوم** : تصنف تبعاً لدرجة استحقاقها أي بدلالة الزمن الذي تبقى فيه هذه الأموال تحت تصرف المؤسسة ، وتكون مدة الاستحقاق بالتدرج من الطويلة فالمتوسطة ثم قصيرة الأجل.

### الشكل رقم (1-2): الميزانية المالية مختصر.

الأصول	الخصوم
<b>الأصول الثابتة:</b> - الاستثمارات المعنوية و المادية و المالية - عناصر الأصول الثابتة لأكثر من السنة	<b>الأموال الدائمة:</b> - الأموال الخاصة - الديون المتوسطة و الطويلة الأجل - الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من السنة

القروض قصيرة الأجل:	الأصول المتداولة:
- حسابات المورد و ملحقات	- المخزونات
- الاعتماد البنكية الجارية	- حقوق المؤسسة لدى الغير ( العملاء )
	- المتاحات ( الصندوق ، البنك ، الخزينة )

المصدر: إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 66.

شكل رقم ( 2-2 ) : يبين الميزانية الوظيفية

المبالغ	الخصوم	النسب	المبالغ	الأصول
(1)+(2)	الموارد الثابتة		مج التثبيات	الاستخدامات الثابتة
(1)	رؤوس الأموال + إجمالي الامتلاك		(3)+(2)+(1)	الأصول المتداولة للاستغلال
(2)	الديون المالية		(1)	خارج الاستغلال
(1)+(2)+(3)	الخصوم المتداولة		(2)	
(1)	للاستغلال			خزينة الأصول
(2)	خارج الاستغلال		(3)	
(3)	خزينة الخصوم			
	المجموع	100%		المجموع

المصدر: إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص86

## المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية

من خلال هذا التقسيم تتشكل العناصر المالية الأساسية المعتمدة في التحليل الوظيفي والمتمثلة في الآتي:

### 01: مفهوم رأس المال العامل:

إن المؤشر الأساسي في هذا التحليل هو عبارة عن رأس المال العامل سيولة FRL الذي يعرف على أنه : " ذلك الجزء من الأموال المتميز بدرجة استحقاقية ضعيفة والذي يستخدم لتمويل عناصر الأصول التي تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة"<sup>1</sup>.  
 إن عناصر الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل تختلف في المدة، وهي القيمة حيث يمكن أن تستحق الديون قصيرة في مدة أقصر من تحقيق الأصول المقابلة لها، أي أن المؤسسة تكون مطالبة بتسديد ديونها قبل أن تحصل على حقوقها، لذا فإن حقوق المؤسسة في مجموعها يجب أن تكون مدة تحصيلها أقل من مدة استحقاق ديونها ، لكن هناك مشكلة المخزون الذي قد لا تتحكم فيه المؤسسة، وبالتالي الحل الذي أمام المؤسسة هو توفيرها على الأموال الدائمة و الذي يزيد عن تمويلها للأصول الثابتة و يحسب رأس المال العامل انطلاقا من الميزانية المالية بطريقتين مختلفتين هما:

#### أ) من أعلى الميزانية :

$$F.R.N.G = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}.$$

#### ب) من أسفل الميزانية:

$$F.R.N.G = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}.$$

### أنواع رأس المال العامل :

1- رأس المال العامل الدائم : هو الأموال الدائمة ناقص الأصول ثابتة أو أصول متداولة ناقص ديون قصيرة الأجل.

<sup>1</sup> سليمان بلعور، أثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003 ، ص 36.

2- رأس المال العامل الخاص : هو رأس المال العامل الدائم ناقص ديون قصيرة الأجل.

3- رأس المال العامل الإجمالي : هو مجموع الأصول المتداولة.

4- رأس المال العامل الأجنبي : هو مجموع الديون.

### - من منظور أعلى الميزانية:

F.R.N.G موجبة أي الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة في هذه الحالة استطاعت المؤسسة تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحققت فائض تمثل في رأس المال العامل.

F.R.N.G سالب أي الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع لاحتياجات المالية الثابتة ، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

F.R.N.G معدوم أي الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة وهي حالة نادرة الحدوث وتمثل الوضع الأمثل لتسيير وعملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة<sup>1</sup>.

### - من منظور أسفل الميزانية:

F.R.N.G موجب أي الأصول المتداولة أكبر من القروض قصيرة الأجل ، ويتبقى فائض مالي يمثل هامش أمان.

F.R.N.G سالب أي الأصول المتداولة أقل القروض القصيرة الأجل ، في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي تسدد في الأجل القصير.

F.R.N.G معدومة أي الأصول المتداولة تساوي القروض القصيرة الأجل وهي نادرة الحدوث.

<sup>1</sup>إلياس بن ساسي ويوسف قريشي ، نفس المرجع السابق ، ص ص 67-70 .

**02: الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي:**

يعد الاحتياج من رأس المال العامل مؤشرا مهما للحكم على سلامة التوازنات المالية للمؤسسة، واحتياجات رأس المال العامل ترتبط بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة، وذلك انطلاقا من مبدأ أن الاستخدامات القصيرة الأجل يجب أن تغطي بالموارد القصيرة الأجل.

**مفهوم الاحتياج في رأس المال العامل BFR:**

إن نشاط المؤسسة الاستغلالي عملية توفير مجموعة من العناصر وهي المخزونات والمدينون، وهذه العناصر يجب أن تمول بمصادر قصيرة الأجل، وهي الديون الممنوحة من طرف الموردين أو التسبيقات الممنوحة، هذه المصادر تمول جزء من الأصول المتداولة، ويجب على المؤسسة أن تبحث على جزء آخر مكمل وهو ما يسمى باحتياج رأس المال العامل أو بعبارة أخرى فإن المؤسسة في دورة استغلالها يجب عليها أن تغطي مخزونها ومدينوها بالديون القصيرة الأجل.

ولا تعتبر القيم الجاهزة والقروض المصرفية من احتياجات الدورة لأنها ديون سائلة مدتها قصيرة جدا فهي لا تدخل ضمن موارد الدورة لأنها تقتض غالبا في نهاية الدورة للتسوية و تحسب بالطريقة التالية:<sup>1</sup>

$$B.F.R = \text{الأصول المتداولة خارج الخزينة} - \text{الخصوم المتداولة خارج الخزينة.}$$

$$B.F.R = \text{الأصول المتداولة للاستغلال و خارج الاستغلال} - \text{الخصوم المتداولة للاستغلال و خارج الاستغلال}$$

<sup>1</sup> سليمان بلعور، نفس المرجع، ص72

**03: الخزينة الصافية:**

يمكن تعريفها على أنها أموال المؤسسة التي تشكل الوسائل النقدية التي تستطيع أن تستخدمها فوراً، وتمثل في الحسابات البنكية ، الصندوق، الحسابات الجارية، أي أنها عبارة عن مجموع التي بحوزتها المؤسسة لمدة دورة الاستغلال وهي تشمل صافي قيم الاستغلال<sup>1</sup>

و تحسب بالعلاقة التالية:

$$TN = \text{القيم الجاهزة} - \text{التسبيقات البنكية. أو } TN = \text{خزينة الأصول} - \text{خزينة الخصوم.}$$

$$B.F.R- F.R.N.G = TN$$

ويمكن أن نميز بين ثلاث حالات:

1- الخزينة موجبة : هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وهناك فائض يذهب إلى الخزينة

2- الخزينة سالبة : نجد أن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل أي تقتصر المؤسسة على أموال تمول بها عملياتها الاستغلالية.

3- الخزينة الصفرية : هذا يعني أن رأس المال العامل مساوي لاحتياجات رأس المال العامل وهي الوظيفة المثلى

**المبحث الثاني: التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية**

تقوم المؤسسة الاقتصادية بالتحليل المالي وفق الوثائق التي تكون بحوزتها التي تتمثل في التدفقات المولدة للنتائج و تدفقات

الخزينة التي سوف نتطرق إليها في هذا المبحث :

<sup>1</sup>إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي، نفس المرجع السابق، ص 22 .

## المطلب الأول : التدفقات المولدة للنتائج

تدرس هذه التدفقات التغيرات التي تحدث على الوضع الصافي والناجحة عن عمليات الاستغلال والعمليات المالية والاستثنائية، وتقدمه في دراستها على مختلف المجاميع الناتجة عن مصدر معلوماتها الأساسي، المتمثل في جدول حسابات النتائج.

### 01-العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج: تتمثل العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج في :

أ) أعباء الدورة (المجموعة السادسة ح/6) وتتكون من

**1- تكاليف الاستغلال :** المصاريف المتعلقة بالنشاط العادي واليومي للمؤسسة : البضائع المستهلكة، المواد الأولية

المستهلكة للخدمات المقدمة من خلال دورة الإنتاج، المصاريف المرتبطة بهذا النشاط من ضرائب ورسوم ومصاريف المستخدمين، والمصاريف المالية، مخصصات الإهلاكات والمؤونات.

**2- التكاليف خارج الاستغلال :** كل المصاريف المتعلقة بالاستغلال الغير العادي للمؤسسة، مثل الحقوق على الزبائن

الغير قابلة للتحصيل، المصاريف على الدورات السابقة، والمؤونات الاستثنائية ... الخ.

ب) نواتج الدورة (المجموعة السابعة ح/7): تشمل العناصر التالية:

**1- نواتج الاستغلال :** وتتكون من مبيعات البضاعة، الإنتاج المباع، الإنتاج المخزون .

**2- نواتج خارج الاستغلال :** وهي النواتج الاستثنائية من عمليات التسيير للدورة أو الدورات السابقة، وكذلك التنازل عن

عناصر الأصول.

## المطلب الثاني : تدفقات الخزينة و التحليل المالي :

تقوم المؤسسة بدراسة التدفقات الخزينة من اجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة و كذلك التحليل بالنسب المالية التي تبين العلاقة بين متغيرين ذات معنى على الهيكل المالي أو الاستغلال وهذه القيم تؤخذ من الميزانية أو جدول حسابات النتائج وتسمح لنا بتقديم معلومات مدله واضحة و سهلة الفهم عن الحالة المالية للمؤسسة.

### الفرع الأول : تدفقات الخزينة :

تعرض هذه التدفقات لدراسة تغيرات الخزينة، من مقبوضات ومدفوعة نقدية، وتعتمد في ذلك على تحليل حساب الغير، ومختلف أنواع التدفقات المولدة للنتائج، وتلك المتعلقة بالموارد و الاستخدامات، هذه التدفقات تجمع في جدول تدفقات الخزينة الذي من خلاله يمكن تقييم الفائض النقدي وتفسير التغيرات التي حدثت على حساب النقدية، حيث يترجم جدول تدفقات الخزينة حياة المؤسسة في شكل تدفقات ويحدد مساهمة كل وظيفة في التغيير الإجمالي للخزينة، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في التحليل الديناميكي لإعطاء صورة أكثر موضوعية عن تطور منحنى النشاط واعتباره أداة تسيير فعالة للمؤسسة .

### أولا : مفهوم جدول تدفقات الخزينة:

"هي تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها ، وذلك اعتماد على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على التسيير المالي للمؤسسة، ويعتبر كجدول قيادة في يد القمة الإستراتيجية تتخذ على ضوءها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها، ويهدف إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام السيولة المتاحة لدى المؤسسة"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> حدة بخالد، أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماستر في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة قاصدي .مرباح، ورقلة، 2010 ، ص59

**ثانيا : إعداد جدول تدفقات الخزينة.**

يوضح جدول تدفقات الخزينة تطورات الخزينة لفترات مختلفة، وذلك من خلال تقسيم التدفقات إلى:<sup>1</sup>

**1- التدفقات النقدية الناتجة عن نشاطات الاستغلال :**

وبين قدرة المؤسسة على تسديد القروض، وتوزيع الأرباح، والقيام باستثمارات جديدة، ويتمثل هذا التدفق في الفرق بين المقبوضات المتأتية من نواتج الاستغلال ومدفوعات أعباء الاستغلال.

**أ - مقبوضات الاستغلال:**

- الإيرادات الناتجة من بيع السلع والخدمات.
- فوائد وأرباح القروض والأوراق المالية.
- بقية الإيرادات الأخرى.

**ب - مدفوعات الاستغلال:**

- المدفوعات لشراء المخزونات.
- مدفوعات الخدمات المقدمة للمؤسسة.
- تسديد مصاريف العمال.
- تسديد المصاريف المالية.
- بقية المصاريف الأخرى.

**2- التدفقات الناتجة عن نشاط الاستثمار :**

وهي التدفقات النقدية الناتجة عن عملية حيازة والتنازل عن الاستثمارات والثابتة، فهذه التدفقات تحسب من خلال الفرق بين النقدية المقبوضة من خلال التنازل عن الاستثمارات والنقديات

<sup>1</sup> الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص215.

المدفوعة من أجل حيازة الاستثمارات.

أ - مقبوضات الاستثمار:

- المبلغ المستلمة نتيجة التنازل عن الاستثمارات.

ب - مدفوعات الاستثمار:

- شراء الاستثمارات الثابتة.

- شراء الاستثمارات المالية.

- شراء الاستثمارات الأخرى الثابتة.

### 3 - التدفقات الناتجة عن نشاط التمويل : التدفقات النقدية المرتبطة بنشاط التمويل تنشأ من خلال قيام المؤسسة

بالعمليات المتعلقة بتمويلها وذلك من خلال الحصول على موارد التمويل وكذلك المخرجات في شكل عوائد الأسهم،

تسديد القروض... الخ.

أ - مقبوضات التمويل:

- الرفع من رأس المال.

- الحصول على رأس المال.

ب - مدفوعات التمويل:

- تسديد العوائد على المساهمين.

- تسديد القروض.

الجدول التالي يمثل جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة :

الجدول رقم : (2-3) : يبين جدول تدفقات الخزينة.

N	N-1	البيان
		<p><b>الاستغلال:</b></p> <p>القدرة على التمويل الذاتي</p> <p>تغير في المخزون</p> <p>تغير العملاء والحسابات الملحقه</p> <p>تغير الموردون والديون الأخرى</p>
		<p><b>التدفق النقدي الناتج عن الاستغلال (A)</b></p>
		<p><b>الاستثمار:</b></p> <p>حيازة الاستثمارات في الأوراق المالية</p> <p>التنازل عن الإستثمارات المادية</p> <p>التنازل عن الأوراق المالية</p> <p><b>التدفق النقدي الناتج عن الاستثمار (B)</b></p>
		<p><b>التمويل:</b></p> <p>الرفع في رأس المال</p> <p>الأرباح الموزعة على المساهمين</p> <p>القروض الجديدة</p> <p>تسديد القروض الطويلة الأجل</p> <p><b>التدفق النقدي الناتج عن نشاط التمويل (C)</b></p>
		<p><b>تغيرات الخزينة (A) + (B) + (C)</b></p>

المصدر: إلياس بن الساسي ، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 227 .

## الفرع الثاني : التحليل بالنسب المالية

تعتبر النسب المالية إحدى طرق التحليل الأكثر شيوعاً في الحياة المهنية ، بسبب سهولة تطبيقها و تعدد الأغراض التي تحققها أساس هذا الأسلوب هو إيجاد العلاقات بين بيانات القوائم المالية ، شريطة أن تكون هذه العلاقة ذات مدلول، مثل العلاقة بين الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة لبيان قابلية المؤسسة على سداد التزاماتها في الأجل القصير أو الفترة المالية الجارية.

إن استخدام النسب المالية تتطلب قبل كل شيء معرفة طريقة اشتقاق هذه النسب والغاية من استخدامها عن طريق إيجاد العلاقات السببية التي تقف وراء كل نسب<sup>1</sup>.

### أولاً : التحليل باستعمال النسب المالية .

جدول ( 2-4): يبين ملخص للنسب المالية مع تفسيرها

نوعها	اسم النسبة	القانون	الملاحظات	استنتاج
التوزيع الهيكلي	نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة /الأموال الثابتة	تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية المؤسسة لأصولها الخاصة من أفضل ان تكون اكبر من 1.	$1 < ن$
	نسبة التمويل الدائم	الموال الدائمة / الأصول الثابتة	تشير هذه النسبة إلى مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة و يستحسن أن تكون اكبر من 1 .	$1 < ن$ وجوبا

<sup>1</sup>مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، دار أجنادين، عمان، 2006 ، ص ص 311 – 312.

الأحسن ن أكبر من أو تساوي 2 وجوبا أن تكون أكبر من 1	يجب ان تكون هذه النسبة أكبر من 0.5 هذا معناه أن الأموال الخاصة يجب ان تكون أكبر من الديون مما يعطي لها القدرة الكافية على التسديد و الاقتراض	الأموال الخاصة / مجموع الخصوم	نسبة الاستقلالية المالية	
	تدل هذه النسبة على عدد مرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	نسبة التداول	نسب السيولة
	بواسطة هذه النسبة تستطيع المؤسسة تحديد ديونها القصيرة الأجل و حدها الأدنى 0.2 و حدها الأقصى 0.3	الاستخدامات الجارية - المخزونات / الموارد الجارية	نسبة السيولة السريعة	
ن > 0.5	كلاهما كانت هذه النسبة أكبر من 0.5 يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة	الأصول المتداولة / مجموع الأصول	نسبة سيولة الأصول	
0.3 > ن > 0.5	عادة ما تكون هذه النسبة محدودة بين حد الأدنى يساوي 0.3 و حد الأقصى 0.5 أي تكون القيم الجاهزة تساوي نصف الديون قصيرة الأجل أو أقل	القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة مختصرة	

<p>توضح هذه العلاقة مدى نشاط الأصول و قدرتها على توليد المبيعات من خلال استخدام إجمالي أصول المؤسسة كلما زادت هذه النسبة كلما كان أفضل.</p>	<p>المبيعات / متوسط إجمالي الأصول</p>	<p>معدل دوران مجموع الأصول</p>	<p>نسب النشاط</p>
<p>توضح هذه النسبة مدى القدرة المؤسسة من تحقيق الاستفادة المثلى من الأصول الثابتة لديها في تحقيق إرباح المؤسسة</p>	<p>المبيعات / الأصول الثابتة</p>	<p>معدل دوران الأصول الثابتة</p>	
<p>يعبر معدل عن كفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات و بتأكيد انه كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت الإنتاجية الدينار الواحد للمستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات</p>	<p>رقم الأعمال / الأصول المتداولة</p>	<p>معدل دوران الأصول المتداولة</p>	

المصدر : محمد سعيد عبد الهادي ، الإدارة المالية ، دار الجامعة للنشر و التوزيع ، عمان ، بدون سنة النشر ، ص 55.

### ثانيا : التحليل بواسطة جدول النتائج .

هو بيان ملخص للأعباء و المنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو

تاريخ السحب و يبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح أو الخسارة .<sup>1</sup>

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المؤرخ في 25 مارس 2009 ، العدد 19 ، ص 23 .

و يشمل على مايلي :

### 1- الهامش الإجمالي

هو الفرق بين المبيعات من البضاعة وتكاليف شرائها، حيث يتم تقييم المبيعات من البضائع على أساس سعر البيع بعد طرح التخفيضات التي تمنح للزبائن، أما تكلفة البضاعة المباعة فتحسب على أساس ثمن شراء البضاعة المباعة بالإضافة إلى مجموع المصاريف التي تتعلق بها. يعد الهامش التجاري مفهوما ذا أهمية كبيرة في تسيير المؤسسة لأنه يعبر عن المصدر الحقيقي لأرباح المؤسسة، كما يمثل أول مؤشر لتقييم نشاطها. فإذا كان رقم الأعمال مؤشرا لحجم النشاط فإن الهامش التجاري يعد مؤشرا هاما في التحليل المالي<sup>1</sup>.

### 2- القيمة المضافة :

تمثل الثروة الحقيقية التي أضافتها المؤسسة مهما كان نوعها بفعل عمليات استغلالها. فالقيمة المضافة تترجم ما أضافته المؤسسة ضمن نشاطها، وتعكس الفعالية التي تم دمج عناصر الإنتاج من رأس مال ويد عاملة وغيرها، فهي تقيس الوزن الاقتصادي للمؤسسة وتشكل أحسن معيار لقياس حجمها ونموها وتكامل هيكلها الإنتاجية، فالقيمة المضافة تبين إنتاج المؤسسة و استخداماتها الوسيطة من السلع والخدمات التي تحصلت عليها من الغير، وتعتبر قياسا نقديا لما أضافته المؤسسة بوسائلها لإنتاجية الخاصة، لأن الاعتماد على رقم الأعمال في المؤسسة أو حجم الأصول أو حجم العمالة قد يكون مضللا، فإذا كانت القيمة المضافة كبيرة فذلك يعني أن المؤسسة قد تحصلت على قيمة إنتاج كبير من استخدامات وسيطة محدودة أو قيمة الإنتاج المحدود استلزم . استخدامات وسيطة قليلة، وهذا ما يدل على نجاح عملية المزج بين عناصر الإنتاج<sup>2</sup> و يمكن حسابها بطريقة التالية :

<sup>1</sup> GEORGE DEPPALLENS, J.P JOBARD, Gestion financière de l'entreprise, Edition Sirey, 1990, p. 315

<sup>2</sup> منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، المرجع السابق، ص 11.

نسبة القيمة المضافة في رقم الأعمال = القيمة المضافة / رقم الأعمال

### 3- نتيجة الاستغلال والنتيجة خارج الاستغلال :

تقيس نتيجة الاستغلال الفعالية الاقتصادية للمؤسسة في الظروف العادية، وتخص العناصر التي ترتبط بالعمليات الخاصة بالاستغلال العادي اليومي للمؤسسة أما النتيجة خارج الاستغلال فهي نتيجة استثنائية تتحدد من النشاط الاستثنائي للمؤسسة.

### 4- نتيجة السنة المالية الإجمالية والصالفة :

بجمع النتيجتين السابقتين نحصل على مستوى ما قبل النهائي من النتائج، وهي النتيجة الإجمالية للسنة المالية، أو للدورة الاستغلالية، وبعد طرح الضريبة على الأرباح نحصل على النتيجة المالية الصافية للدورة الاستغلالية، وتعتبر كمؤشر مهم لقياس مردودية رأس المال الخاص المستعمل داخل المؤسسة.

خلاصة الفصل:

إن دراسة التوازنات المالية تهدف أساسا للتأكد من أن المؤسسة لم تقع في حالات عسر مالي، وذلك من خلال توفير هامش للأمان والمتمثل في رأس المال العامل، والذي يوجه بدوره لتغطية الاحتياجات المؤسسة الذي يرتبط بدوره استغلال المؤسسة، والفرق بينها يتمثل في الخزينة التي تعتبر من المؤشرات الهامة للتوازن المالي للمؤسسة ويتم الانطلاق منها من أجل معالجة اختلال التوازنات المالية في المؤسسة.

إن تحليل التوازنات تكون لسنة واحدة أي ما يعرف بالتحليل الساكن، لكن هذا لا يعبر بصورة واقعية تماما عن تطورات الوضع المالي للمؤسسة ولزيادة التعمق أكثر لابد من التحليل الديناميكي الذي يعتمد على تحليل مختلف التدفقات في المؤسسة، ويميز بين التدفقات التي تؤثر على النتيجة، والتدفقات التي تعتبر من قيم الأصول والخصوم والتي تتم دراستها من خلال جدول الموارد والاستخدامات، وأخير تلك التدفقات التي تكون في شكل مقبوضات ومدفوعات فعلية والتي تتم ترجمتها بواسطة جدول تدفقت الخزينة.

كما يمكن أن يستعين المسير المالي بالنسب المالية لزيادة الوضوح أكثر باعتبارها وسيلة بسيطة وتعطي مؤشرات حول الأداء المالي للمؤسسة، وهناك عدد كبير من النسب المالية التي يمكن استعمالها، إلا أنها ليست كلها ذات معنى حيث يتفق معظم الباحثين أن النسب المالية الممكن استعمالها أساسا في نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المردودية، نسب التوازن الهيكلي .

## الفصل الثالث:

دراسة حالة المالية للمؤسسة

ديوان الترقية والتسيير العقاري .

تمهيد:

يعتبر قطاع السكن من بين القطاعات الحساسة وقد شهدت الجزائر و مازالت تواجه مشاكل خانقة في هذا الميدان و ذلك نظرا لانتهاج الدولة الجزائرية بعد الاستقلال استراتيجية تنموية وفق سياسة توجيه الاستثمارات الوطنية نحو القطاع الإنتاجي من اجل رفع المستوى المعيشي للمواطن و تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي تسعى إلى تحقيقها آنذاك الدولة الاشتراكية وكذا خلق مناصب الشغل و تطوير السلك التربوي و هذا ما انعكس سلبا على الميزانية المخصصة لقطاع السكن و التعمير على المستوى الوطني, إذ لم يحظى بالاهتمام الكبير و لم يكن من الانشغالات الأساسية للدولة والجماعات المحلية و ذلك راجع لوفرة عدد كبير من الأملاك الشاغرة عبر كامل التراب الوطني لكن مع ارتفاع الكثافة السكانية و النزوح الريفي أدى ذلك إلى الإخلال بالنسيج العمراني و لا سيما البناءات الفوضوية و ظهور الأحياء القصدية و بذلك كادت المدن أن تفقد خصوصيتها الحضرية أمام تفاقم أزمة السكن في بلدنا و لا سيما بتقليص حجم السكنات و المحلات التي كان يطلق عليها بالأملاك الشاغرة, و هذا ما أدى إلى الحاجة الماسة لدى الدولة للشروع في إيجاد حل لهذه المعضلة ,فاهتدت الدولة إلى إنشاء مؤسسات عمومية منها ديوان الترقية و التسيير العقاري.

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين هما:

**المبحث الأول :** نبذة تاريخية حول ديوان ترقية و التسيير العقاري .

**المبحث الثاني:** دراسة حالة حول طرق التحليل المالي لديوان ترقية و التسيير العقاري.

### المبحث الأول: نبذة تاريخية حول ديوان الترقية و التسيير العقاري.

يعد ديوان الترقية و التسيير العقاري بولاية مستغانم من بين المؤسسات الكبرى التي لها دور استراتيجي في توفير و تخصيص المباني و العقارات بصفة عامة لخدمة المواطنين و المؤسسات إذ يهدف إلى تطوير و إنعاش الاقتصاد باعتباره السبيل في الازدهار.

### المطلب الأول: نشأة و تعريف ديوان الترقية و التسيير العقاري.

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى نشأة و تعريف ديوان الترقية و التسيير العقاري.

### الفرع الأول: نشأة ديوان الترقية و التسيير العقاري.

انشأت الجزائر بعد الاستقلال أجهزة و مؤسسات إدارية حملت على عاتقها مهمة التكفل بالعقارات و حسن تسييرها حيث نجد مصلحة السكن للولاية تتولى مهمة تسيير العقارات الجاهزة الموروثة عن المعمر و التي اعتبرت شاغرة بموجب الأمر 1 102/66 و ذلك عن طريق كرائها للمواطنين و تغطية الإيجار الشهري و كذلك الصيانة و الترميم في حين كان المؤسس سنة 1968 بموجب ophlm الديوان العمومي للسكنات ذات الإيجار المعتدل المرسوم 259/68 المؤرخ في 5 مارس 1968 يتولى تسيير العقارات الغير الجاهزة الموروثة عن المعمر و التي كانت في طور الانجاز.

وكذلك التكفل بالعقارات المبنية في مشروع قسنطينة 1958, وفي سنة 1976 تم حل بموجب المرسوم 144/76 ، و ophlm الدواوين العمومية للسكنات ذات الإيجار المعتدل بمقتضى المرسوم 143/76 يتولى الديوان إتمام المهام و كذلك انجاز المشاريع السكنية و التكفل بتسييرها بالإضافة إلى تسلمه العقارات المتبقية عن مصلحة السكن بالولاية و بصور القانون 01/81 المتعلق بالتنازل عن أملاك الدولة المعدل بالمرسوم 269/03 في 7 اوت 2003 أصبح يشرف على عملية بيع السكنات و المحلات التجارية و هكذا بدا دور مصلحة السكن للولاية يتناقص بتقلص عدد الأملاك الشاغرة

slow, حيث أصبحت مهمتها تقتصر فقط على تأجير هذه الأملاك, الأمر الذي دفع بالدولة إدماج مصلحة السكن للولاية ضمن ديوان الترقية و التسيير العقاري عام 1984.

### الفرع الثاني: تعريف ديوان الترقية و التسيير العقاري.

فيما يخص الطبيعة القانونية لديوان الترقية و التسيير العقاري فنجد الديوان قد عرف على انه مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية, و لكن تغيرت طبيعته القانونية و أصبح يتمتع بشخصية معنوية و epic مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي الاستقلال المالي ويعد تاجر مع هيئات مختلفة سواء أشخاص طبيعية أو معنوية و ذلك من خلال شرائها للأراضي المخصصة لإنجاز السكنات الاجتماعية, و السكنات الترفوية , والمحلات f.n.p.o.s الاجتماعية التساهمية المدعمة من طرف التجارية من الجماعات المحلية الدائرة أو من مديرية أملاك الدولة و كذلك الوكالات العقارية.

### المطلب الثاني: مهام وعائدات ديوان الترقية والتسيير العقاري.

إن طبيعة و أهمية الحاجات التي يجب أن تتوفر لدى كل مواطن ليقوم بالدور الأساسي المكلف به في عملية النهوض بالبلاد تفرض على الدولة الاهتمام بانشغالات المواطنين و أساس السكن, فبذلك فلديوان الترقية و التسيير العقاري مهام سامية ونشاطات متعددة

### الفرع الأول: مهام ديوان الترقية و التسيير العقاري.

1\_ مهام ذات طابع اجتماعي: لديوان الترقية والتسيير العقاري مهام تمس الجانب الاجتماعي للمواطنين و نلمس ذلك خاصة في ميدان السكنات الاجتماعية التي تتمثل في إعانات كبيرة من الدولة تقدم للمواطنين بصفة غير مباشرة و ذلك بتمويل الدولة لبرامج السكنات الاجتماعية, فمساندة الدولة للمواطن ذوي الدخل الضعيف مساندة لا يستهان بها في سبيل إسكانهم و لا سيما الفئات الاجتماعية التي تعيش ظروف جد عسيرة.

2\_ مهام ذات طابع اقتصادي : مهام ديوان الترقية و التسيير العقاري لا يتوقف عن المهام الاجتماعية و تعاملاتها

لينحصر فقط مع الفئات المحرومة بل تعامل الديوان يكون مع مختلف الفئات سواء ذات الدخل الضعيف أو المرتفع نوعا ما أو المتوسط وبذلك فالديوان يهدف إلى ممارسة عمليات تجارية و لا سيما في مجال بيع السكنات الترقية والمحلات التجارية التي يعد ثمنها باهض نوعا ما بمقارنة مع ثمن تأجير السكنات الاجتماعية و ترجع عائدات بيع هذ العقارات إلى تحقيق الربح على مستوى الديوان هذا فيما يخص العقارات التي يشرف الديوان على إنجازها و التي تعود ملكيتها له.

### الفرع الثاني: عائدات ديوان الترقية و التسيير العقاري.

فيما يخص العقارات التي قام ببنائها المدمر الفرنسي فلديوان فائدة كبيرة في التعامل بها إذ أن الديوان كان مسير فقط

لهذه الممتلكات دون أن يكون مالكا لها ودون أن يستفيد من عائداتها بل تعود إلى خزينة الدولة و لكن بصور المرسوم

التنفيذي 290/93 تحولت ملكية العقارات التي كانت ملك الدولة إلى ديوان الترقية و التسيير العقاري.

وبعد صدور المرسوم 290/93 أصبحت عائدات البيع تعود إلى ديوان الترقية و التسيير العقاري, حيث تنص على ما يلي

-يستفيد ديوان الترقية و التسيير العقاري فائدة قدرها 20 بالنسبة للمحل ذو طابع سكني.

-أما المحل ذو الطابع التجاري والمهني فانه يساهم في تنمية الاقتصاد لان هذه الفوائد تدفع الديوان إلى إنجاز المشاريع و

البرامج السكنية تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني.

### المبحث الثاني : دراسة حالة حول طرق التحليل المالي في ديوان الترقية و التسيير العقاري

فيحدد تنظيم هياكل ديوان الترقية و التسيير العقاري بقرار من مدير المؤسسة طبقا للأحكام.

### المطلب الأول : الهيكل التنظيمي و النظام المالي لديوان الترقية و التسيير العقاري .

نعلم أن لكل مؤسسة هيكلها التنظيمي الخاص بها و سوف نقوم بتقديم الهيكل التنظيمي لديوان الترقية و التسيير

العقاري.

## الفرع الأول : تقديم الهيكل التنظيمي لديوان الترقية و التسيير العقاري

يرأس ديوان الترقية و التسيير العقاري مدير عام يعتلي الهرم السلمي و يتعين بموجب مرسوم تنفيذي بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالسكن ولا يمكن تعويضه إلا بالشكل نفسه، كما انه يعتبر المسؤول الأول للمؤسسة إداريا و ماليا.

### 1-مجلس إدارة الديوان:

طبقا للقرار 688 المؤرخ في 20 جوان 2005 يتشكل مجلس إدارة الديوان من الأعضاء التالية:

-مدير التخطيط و التهيئة العمرانية.

-أمين الخزينة.

-هما ممثلان عن وزارة المالية.

-ممثل الإدارة المركزية.

-ممثل الإدارة المحلية.

هما يمثلان وزير السكن و العمران

-يتشكل الديوان من 5 دوائر تشرف عليها المديرية العامة و يتولى المدير العام تعيين رؤساء الدوائر و نجد ممثلين عن عمال الديوان.

بالإضافة إلى وجود هيئة خارجية على مستوى الديوان تتمثل في محافظ الحسابات الذي يتم تعيينه من طرف

أعضاء مجلس الإدارة لمدة 3 سنوات

### 2-دوائر الديوان ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية مستغانم كغيره من الدواوين يتشكل من:

-دائرة التحكم في انجاز مشاريع.

-دائرة تسيير الممتلكات.

- دائرة الموارد البشرية والوسائل العامة

- دائرة المالية والمحاسبة.

- دائرة تنمية الترقية العقارية و العقار.

و يوجد إلى جانب هؤلاء الدوائر خلايا تتجلى في:

\_\_ خلية الأمن الداخلي للمؤسسة.

\_\_ خلية الشؤون القانونية و المنازعات.

\_\_ خلية الرقابة الداخلية.

\_\_ خلية التنظيم و أنماط الإعلام و الاتصال.

### الفرع الثاني : النظام المالي لديوان الترقية و التسيير العقاري

لا يمكن لأي مؤسسة خاصة أو عامة محلية أو وطنية منتجة أو غير منتجة أن تقوم بأية إنجازات دون أن تنتهج سياسة مالية خاصة بها ومن هذا المنطلق فان ديوان الترقية و التسيير العقاري كغيره من المؤسسات الاقتصادية له تسييره المالي الخاص به.

1 المؤرخ في 28 نوفمبر 1993 المتضمن تحويل ملكية الأملاك العقارية التي كانت شاغرة بمقتضى الامر 102/66 و التي

كانت تابعة للدولة إلى دواوين الترقية و التسيير العقاري.

فطبقا للمرسوم التنفيذي 147/91 فان عملية المحاسبة لدواوين الترقية و التسيير العقاري تكون ذات الطابع التجاري و يتم

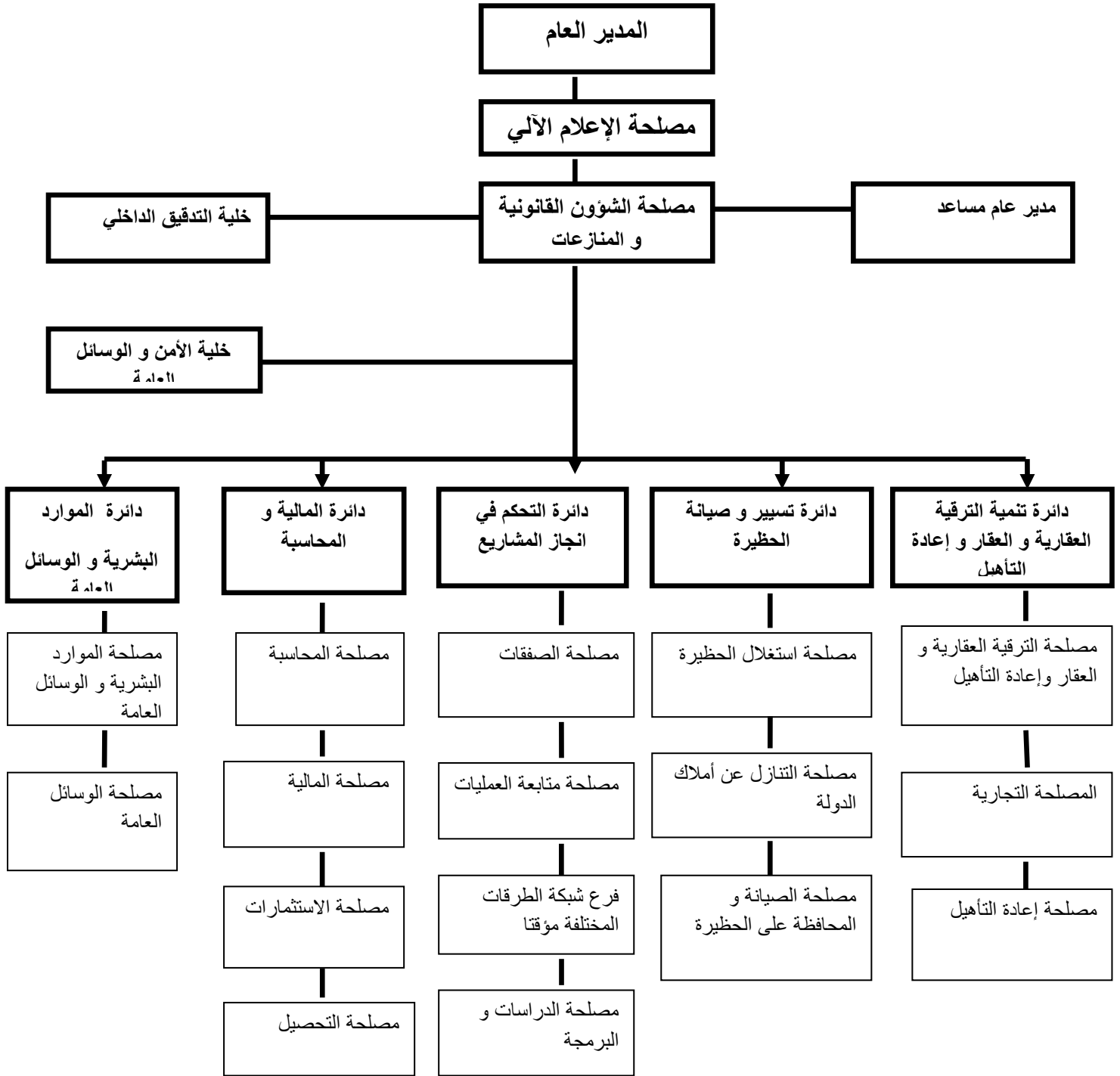
فتح السنة الجديدة في أوائل يناير و تغلق في 31 ديسمبر من كل سنة.

وحسب المرسوم 108/93 فان ميزانية الديوان تتشكل من المداخيل و النفقات , بالنسبة للمداخيل فإنها تتشكل من:

\_\_ إيرادات الكراء.

\_\_ إيرادات البيع بالإيجار.

الشكل رقم (2-3) : يمثل الهيكل التنظيمي للمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري.



يتعامل ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية مستغانم مع عدة مؤسسات مالية أولها الصندوق الذي يعتبر الممول الرئيسي للمشاريع السكنية التي يشرف الديوان CNL الوطني للسكن على إنجازها بنسبة 100 وبنسبة 30 فيما يخص السكنات الاجتماعية التساهمية.

وكذلك بنك التنمية TP كما تتعامل مع مؤسسات مالية أخرى كالحزينة العامة و زيادة على ذلك هناك الحساب CPA , بالإضافة إلى قرض الشعبي الجزائري BDL المحلية و حديثا تم التعامل مع الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية CCP البريدي كمؤسسة جديدة تقدم إعانات للمواطنين f.n.p.o.s... كمؤسسة جديدة تقدم إعانات للمواطنين

### المطلب الثاني : طرق التحليل المالي .

يتم التحليل المالي عن طريق عدة طرق و من بين التي سنتطرق إليها في هذا المطلب طريقة التحليل الأفقي و الراسي للميزانية المالية الى جانب التحليل بواسطة النسب و جدول النتائج .

### الفرع الأول : التحليل الأفقي و الراسي للميزانية المالية .

هناك نوعان من التحليل المالي و هما التحليل الراسي الذي يساعد هذا النوع من معرفة نقاط القوة و الضعف الموجودة في المؤسسة أما التحليل الأفقي يتضمن عدة سنوات لصياغة كل عنصر من العناصر المالية المراد تحليلها أفقيا بشكل نسب مئوية.

### الميزانية المالية المختصرة :

هي أداة للتحليل المالي تستمد معلوماتها من الميزانية المحاسبية تقيم فيها الموارد المالية(عناصر الخصوم ) والاستخدامات(عناصر الأصول) و ترتب حسب الوظيفة (التمويل و الاستغلال).

## الجدول رقم (3-1): يمثل هذا الجدول جانب الأصول .

2016	2015	الأصول
3.258.634.295,57	348.229.7231,19	الأصول الثابتة
1.232.207.529,13	1.099.493.306,43	قيم للاستغلال
774.884.901,92	648.782.901,92	قيم المحققة
609.435.251,79	921.487.115,44	قيم الجاهزة
<b>5.875.162.059,26</b>	<b>6.152.040.554,98</b>	<b>مجموع الأصول</b>

## الجدول رقم (3-2): يمثل جانب الخصوم

2016	2015	الخصوم
3.818.728.697,50	4.035.268.742	رؤوس الأموال الخاصة
1.212.077.643,35	1.121.666.849,91	الديون طويلة الأجل
844.355.718,41	995.104.963,07	الديون قصيرة الأجل
<b>5.875.162.059,26</b>	<b>6.152.040.554,98</b>	<b>مجموع الخصوم</b>

المصدر : تم إعداد الميزانية الوظيفية المختصرة بالاعتماد على ملحقين 1

تعليق :

نلاحظ أن هناك تدهور ملحوظ بين سنتين أي أن المؤسسة في حالة استقرار المالي

### الجدول رقم (3-3) : التحليل الرأسي للميزانية المالي .

السنوات	2015	2016
الأصول الثابتة	0.57	0.55
قيم للاستغلال	0.18	0.21
قيم المحققة	0.1	0.13
قيم الجاهزة	0.15	0.1
مجموع الأصول	100	100
الأموال الخاصة	0.65	0.65
الديون طويلة الأجل	0.18	0.21
الديون قصيرة الأجل	0.16	0.14
مجموع الخصوم	100	100

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانية الوظيفية للمؤسسة .

### الفرع الثاني: التحليل بواسطة المؤشرات و النسب المالية.

سوف نتطرق إلى التحليل المالي و أثره في تقييم أداء المؤسسة حيث سنتناول أهم مؤشرات التحليل المالي المتمثلة في النسب المالية و التي تعد أكثر الأدوات استعمالا في تحليل القوائم المالية.

كما سنتطرق إلى تحليل التوازنات المالية للمؤسسة و ذلك باستخدام مؤشرات التوازن المالي ( رأس مال العامل و احتياجات رأس مال العامل و الخزينة).

### 01: تحليل بواسطة المؤشرات المالية.

#### الجدول (3-4): حساب رأس المال العامل لسنتين 2015 و 2016.

التعليق	2016	2015	البيان
من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم موجب خلال فترة الدراسة و أن قيمتها جد معتبرة و هو ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش الأمان ، أي تغطية أصولها الثابتة انطلاقا من الأموال الدائمة .	1.772.172.045	4.808.638.361	رأس المال العامل الدائم
نلاحظ قيمة رأس المال العامل الخاص موجبة خلال فترة الدراسة هذا ما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة دون الاعتماد على موارد الخارجية .	560.094.402	552.971.511	رأس المال العامل الخاص

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الإجمالي موجب و هذا يدل على أن المؤسسة تملك السيولة جيدة و كافية .	2.616.527.763,69	2.669.743.323,79	رأس المال العامل الإجمالي
نلاحظ أن القيمة منخفضة لرأس المال العامل الأجنبي مقارنة بالأموال الخاصة يعني أن المؤسسة مستقلة ماليا أي عدم تدخل الأطراف الخارجية في سياستها ، و كذلك القيمة المنخفضة لرأس المال العامل الأجنبي يعني أن المؤسسة بإمكانها الحصول على قروض إضافية و بالسهولة .	2.056.433.362	2.116.771.813	رأس المال العامل الأجنبي

المصدر : باعتماد على الميزانيات المؤسسة 2015 و 2016

### حساب احتياجات رأس المال العامل.

#### جدول (3-5) : حساب B.F.R

التعليق	2016	2015	البيان
من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن قيمة احتياجات رأس مال العامل سالبة خلال	-49.340.850	-368.515.605	احتياجات رأس المال العامل

الستين 2015 و 2016 ، وهو مايفسر أن المؤسسة ارتفعت قيمة احتياجاتها للتمويل و موارد التمويل			
---	--	--	--

المصدر : باعتماد على ميزانيات المؤسسة 2015 و 2016

### حساب الخزينة :

جدول (3-6) : حساب خزينة المؤسسة لسنتين 2015 و 2016 .

التعليق	2016	2015	البيان
نلاحظ أن قيمة الخزينة الصافية موجبة و لكنها انخفضت في سنة 2016 و هذا راجع إلى نقص في القيم الجاهزة و لكن مؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية	1.821.512.895	5.177.153.966	الخزينة

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة

### 02- تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية

تتمثل هذه النسب في ما يلي :

أ-نسب الهيكل المالي .

الجدول رقم (3-7) : حساب نسب الهيكل المالي للمؤسسة

التعليق	2016	2015	العلاقة	النسب
نلاحظ أن نسبة تفوق 1 خلال سنتين و هذا يدل على وجود رأس المال العامل موجب و على أن المؤسسة ان تحقق توازن بين التمويل و الاستثمار .	1,54	14,81	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	نسبة التمويل الدائم
نلاحظ أن الأموال الخاصة غطت مجموع الأصول الثابتة و هذا يدل على أن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية .	1,17	1,16	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	نسبة التمويل الذاتي
نلاحظ أن نسب متساوية و هذا يدل على قدرة المؤسسة على رفع استقلاليتها المالية و ذلك نتيجة سياستها المتبعة و هي تقليص الديون إلى ادني مستوياتها.	0,65	0,65	الأموال الخاصة / مجموع الخصوم	نسبة الاستقلالية المالية

المصدر : تم إعداد وفق الميزانية المختصر

ب-نسب السيولة .

جدول رقم (3-8) : حساب نسبة السيولة للمؤسسة .

العلاقة	2016	2015	العلاقة	النسب
يعني وجود فائض من الأصول متداولة بعد تغطية كل الديون القصيرة الأجل و هذا يدل أيضا على وجود رأس المال العامل موجب خلا سنتين 2015 و 2016	3,09	2,68	الأصول جارية / الخصوم الجارية	نسبة سيولة العامة

نسبة سيولة المختصرة	القيم القابلة للتحقيق / الخصوم الجارية	0,65	0,92	نلاحظ إن قيمة منخفضة و هذا راجع في انخفاض في قيمة مدينو الاستثمار.
نسبة السيولة الحالية	القيم الجاهزة / الخصوم الجارية	0,93	0,72	بما أن نسبة أصغر من 1 فان هناك ديون لمدة تزيد عن أسبوع أو شهر

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على ميزانية الوظيفية

### ج-نسب النشاط المؤسسة .

جدول رقم (3-9): حساب نسب النشاط المؤسسة

النسب	العلاقة	2015	2016	التعليق
معدل دوران إجمالي الأصول	رقم الأعمال / مجموع الأصول	0,06	0,14	نلاحظ أنه في سنة 2015 أن كل دينار مستثمر في الأصول قد حقق رقم الأعمال قدره 0,06 دينار ، أما في سنة 2016 قد ارتفع فقد حقق رقم الأعمال قدره 0,14 و هذا ما يدل على كفاءة المؤسسة في استثمار أموالها .
معد دوران الأصول غير الجارية	رقم الأعمال / الأصول غير جارية	0,11	0,25	نلاحظ النسب منخفضة و هذا يدل على عدم كفاءة المؤسسة على استغلال أصولها غير جارية من أجل توليد المبيعات .
معد دوران الأصول متداولة	رقم الأعمال / الأصول المتداولة	0,14	0,31	نلاحظ أن نسب منخفضة و هذا يدل على عدم كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة لتوليد المبيعات و يرجع إلى سوء تسيير المخزون .

المصدر : تم إعداد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

د- نسبة المردودية :

جدول رقم (3-10) : حساب مردودية المالية للمؤسسة .

النسب	العلاقة	2015	2016	التعليق
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	0,14	0,16	نلاحظ أن نسبتين متقاربتين و هذا يدل على وجود التسيير أمثل من طرف المؤسسة لمواردها المالية .
مردودية الاقتصادية	نتيجة الصافية /مجموع الأصول	0,05	0,09	نلاحظ أن المؤسسة حققت مردودية اقتصادية موجبة في كلتا الحالتين و يرجع هذا إلى أن المؤسسة قادرة على استعمال أصولها لتوليد الأرباح، حيث حققت نتيجة اقتصادية موجبة
مردودية التجارية	نتيجة الصافية / رقم الأعمال	0,36	1,47	تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الاصول الثابتة حيث كل 1 دج يعطينا 0.47 من المبيعات
الرافعة المالية	مردودية المالية - مردودية الاقتصادية	0,09	-0,02	نلاحظ في سنة 2015 نسبة الرافعة المالية موجب و هذا راجع إلى ارتفاع المردودية المالية على مردودية الاقتصادية أي ارتفاع في أموال الخاصة أما في سنة 2016 نلاحظ أن نسبة سالبة و هذا راجع الى ارتفاع مردودية الاقتصادية بسبب ارتفاع نتيجة الاستغلال .

**03: تحليل جدول حسابات النتائج .**

أ-تغير القيمة المضافة :

البيان	2015	2016
القيمة المضافة	358.466.280,48	532.803.245,63
القيمة التغير	—	174.336.965

ب- نسبة معدل الإدماج

البيان	العلاقة	2015	2016	التعليق
نسبة معدل الإدماج	القيمة المضافة / رقم الأعمال	/358.466.280,48	/53.803.245,63	نلاحظ أن القيمة المضافة على رقم الأعمال نسبتيين مختلفتين و هذا راجع الى ارتفاع في انتاج المباع و انتاج المخزن
النسبة		0,90	0,64	

المصدر: تم اعتماد علي جدول النتائج المؤسسة

د- نسب تجزئة القيمة المضافة للاستغلال

البيان	العلاقة	2015	2016	التعليق
نسب تجزئة القيمة	بالنسبة للمستخدمين = أعباء	/305.000.946,52	/415.317.218,69	نلاحظ إن نسبة انخفضت و هذا راجع إلى زيادة في تكلفة

المضافة للاستغلال	المستخدمين / القيمة المضافة.		العمل الذي يقومون به
النسبة	0,85	0,77	

ذ-نسبة الاهتلاكات و المؤونات على القيمة المضافة :

التعليق	2016	2015	البيان
نلاحظ إن نسبة متزايد في سنة 2016 و هذا راجع إلى زيادة في حجم الاستثمار	0,29	0,26	مخصصات الاهتلاكات و المؤونات / القيمة المضافة

المصدر: تم اعتماد وفق جدول النتائج المؤسسة

ه-تغير الفائض الإجمالي للاستغلال .

2016	2015	البيان
105.413.777,93	45.980.133,42	الفائض الإجمالي للاستغلال
59.433.645	—	تغير الفائض الإجمالي للاستغلال

و- نسبة إجمالي فائض الاستغلال على رقم الأعمال:

العلاقة	2016	2015	البيان
من خلال الجدول نلاحظ إن قيمة إجمالي فائض الاستغلال انخفضت بقيمة 0,11 و هذا راجع إلى ارتفاع نفقات المستخدمين و الضرائب و رسوم في سنة 2015 و ارتفعت في سنة 2016 نتيجة ارتفاع القيمة المضافة	0,12	0,11	إجمالي فائض الاستغلال / رقم الأعمال

خلاصة الفصل :

بعد ما تطرقنا في الفصلين الأول و الثاني على الإطار النظري للتحليل المالي قمنا بإسقاطه في الفصل الثالث وذلك من خلال دراسة حالة مؤسسة ديوان الترقية و التسيير العقاري ، حيث قمنا بتحليل القوائم المالية لهذه المؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي كالنسب المالية، وكذلك قمنا بتحليل التوازنات المالية من أجل تحديد التوازن بين الأصول والخصوم بإتباع سياسة مالية معينة و تساعد في عملية ترشيد القرارات عن طريق تحويل الأرقام الظاهرة بالميزانية المالية من مجرد أرقام مطلقة بدون أي دلالات إلى أرقام لها مدلولاتها .



خاتمة العامة

خاتمة:

يعتبر التحليل المالي أمر ضروريا والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة، ولقد اخترنا في بحثنا هذا أحد أهم الأدوات المستخدمة داخل المؤسسة، والتي تخص الجانب المالي ألا وهو التحليل المالي والذي يعد الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة، وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة، والذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار، و لا يتأتى لها ذلك إلا باعتمادها على أدوات التسيير الحديثة معتمدة على التحليل والتشخيص المالي.

و عموما يعتبر التشخيص المالي هو دراسة ميدانية تشمل جانب المالي الذي يعكس نشاط المؤسسة و فعالية استخدامه تكمن في مدى صحة و حقيقة المعلومات المتاحة و إمكانية مقارنة النتائج المتوصل إليها. و لهذا فالمؤسسات الجزائرية مطالبة باستعمال الطرق العلمية في تسيير المؤسسة، فالتحليل المالي يعد وسيلة للتقييم و الرقابة على مدى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة و تصحيح الانحرافات إن وجدت . كما أنه يساعد المؤسسة على معرفة مركزها المالي، و يعتبر وسيلة لدى الغير للحكم على الصحة المالية خاصة فيما يتعلق بمنح القروض.

اختيار الفرضيات :

**الفرضية الأولى :** فرضية خاطئة حيث أن المؤسسة تستطيع تمويل استثماراتها بمواردها المالية حسب رأس المال العامل إذا كان سالب فالمؤسسة غير قادرة على التمويل كل استثماراتها بنفسها .

**الفرضية الثانية :** فرضية صحيحة حيث يعتبر التحليل المالي وسيلة ضرورية للتسيير داخل المؤسسة.

**الفرضية الثالثة :** فرضية صحيحة حيث يهدف التحليل المالي إلى تحسين الوضعية المالية للمؤسسة و كشف عن نقاط القوة و نقاط الضعف في المؤسسة الاقتصادية .

الفرضية الرابعة: فرضية صحيحة إن نجاح مسار التسيير المالي للمؤسسة يعتمد بشكل كبير على التحليل المالي الجيد .

### نتائج الدراسة :

- كل من رأس المال العامل والاحتياج لرأس المال العامل وكذا الخزينة مؤشرات جيدة لوضعية المؤسسة من حيث التوازن المالي.
- الخزينة النهائية موجبة أي أن موارد المؤسسة استطاعت تغطية استخداماتها ما يعني أن قاعدة التوازن المالي محققة.
- المؤسسة استطاعت تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة أي حققت توازن هيكلية.
- المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية.
- إن التشخيص المالي هو عبارة عن عملية معالجة البيانات المالية المتاحة عن المؤسسة.

### توصيات البحث:

- من خلال النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع نقترح بعض التوصيات :
- نصصح المؤسسة بتوظيف أموالها حتى تحصل على فوائد تسمح في زيادة رقم أعمالها .
  - على المؤسسة أن تستغل الفائض من رأس المال العامل في استثمارات جديدة أو تحديث وسائل الإنتاج.
  - يوصي الباحث بأهمية التحليل المالي و المعلومات المالية لما لها من أهمية في نجاح القرارات و أن تقوم العوامل الشخصية و الوظيفية بدور فعال في نجاح القرارات.
  - تدريب متخذي القرارات الإدارية في مجال التحليل المالي و عقد دورات في مجال اتخاذ القرارات مما يسهم في زيادة قدرة متخذي القرارات على التعامل بفعالية مع نتائج التحليل المالي.

- نقترح على المؤسسة أن تعطي أهمية كبيرة للتحليل المالي و ذلك بتخصيص مصلحة خاصة له من أجل معرفة  
الوضعية المالية للمؤسسة بصفة مستمرة لكشف نقاط القوة و نقاط الضعف و كيفية معالجتها.

### الأفاق الدراسية :

حاولنا في هذا البحث إبراز دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ومن خلاله نقترح بعض المواضيع يمكن  
تناولها وتكون مكتملة لهذا البحث:

- الآثار المترتبة عن غياب التحليل للمؤسسة.

- مدى فعالية التحليل المالي في تحقيق أهداف المؤسسة.

- أهمية التحليل المالي في رسم إستراتيجية المؤسسة.

- دور التحليل المالي في مراقبة تسيير المؤسسة.



# قائمة المراجع

I : كتب باللغة العربية

- 1- أحمد محمد القداسي ، التحليل المالي للقوائم المالية وفق لمعايير المحاسبة الدولية ، مكتبة المجتمع العربي ، النشر و التوزيع ، عمان ، 2010.
- 2- أيمن الشنطي ، عامر شقر ، الإدارة و التحليل المالي ، عمان ، دار البداية ، 2004 .
- 3- إلياس بن ساسي ، يوسف قرشي ، التسيير المالي ، الإدارة المالية ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، 2010.
- 4- الحكيم كزاحة ، علي ربيعة و آخرون ، الادارة و التحليل المالي ، دار الصفاء ، عمان ، 2000 .
- 5- عبد الحفار حنفي ، أساسيات التحليل المالي و دراسة الجدوى ، دار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004.
- 6- علاء فرحان طالب و إيمان شيخان المشهدان ، الحوكمة المؤسسة و الأداء المالي الاستراتيجي للمصرف ، دار الصفاء ، عمان ، 2011.
- 7- عدنان يايه النعيمي و أرشيد فؤاد التميمي ، التحليل و التخطيط المالي ، دار البازوري العلمية ، عمان ، 2008.
- 8- فهمي مصطفى الشيخ ، التحليل المالي ، رم الله ، فلسطين ، 2008 .
- 9- محمد شاكر منير ، إسماعيل إسماعيل ، عبد الناصر نور ، التحليل المالي : مدخل صناعة القرارات الطبعة الثانية ، عمان ، دار وائل للنشر ، 2005 .
- 10- مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ، دار أجنادين ، عمان ، 2006 .
- 11- محمد سعيد عبد المادي ، الإدارة المالية ، دار الجامعة ، للنشر و التوزيع ، عمان ، بدون سنة النشر .
- 12- محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الإئتماني الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العملية ، الطبعة الثانية ، دار وائل ، عمان ، 2006 .
- 13- ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير - التحليل المالي - الجزء الأول ، دار المحمدية ، الجزائر ، 1999 .
- 14- هيثم محمد الزعبي ، الإدارة و التحليل المالي ، دار الفكر ، عمان ، 2000 .
- 15- رضوان وليد العمار ، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، 1997

16- وليد ناجي الحياي ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ، دار الإثراء ، الأردن ، 2009 .

### II : باللغة الفرنسية:

1 -GEORGE DEPPALLENS, J.P JOBARD, Gestion financière de l'entreprise, Edition Sirey, 1990.

### III:المذكرات و الأطروحات

1- عباس بن الضب ، دور التحليل المالي في التشخيص البيئة المالية للمؤسسة ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2001.

2- محمد الصالح عواشرية ، التحليل المالي ، مذكرة شهادة الماجستير ، تشخيص إدارة الأعمال ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، 2005 .

3- حدة بخالد ، أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية ، مذكرة ماستر في علوم التسيير ، غير منشورة ، جامعة قاصدي ، مرياح ، ورقلة ، 2010 .

4- سليمان بلعود ، أثر إستراتيجية على الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2003 .

5- صخري جمال ، التحليل المالي كأداة لإتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، تخصص : مالية و المحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ،

### IV:الملتقيات

مداني بن بلغيث و عبد القادر دشاش ،النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة ، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول " إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة المعتمد ، 13 و 14 ديسمبر 2011 ، جامعة ورقلة.

### V:القوانين

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المؤرخ في 25 مارس 2009 ، العدد 19 .